المؤتمر السنويّ الثاني لمراكز الأبحاث العربيّة

قضيّة فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني

7-9 كانون الأول/ ديسمبر 2013

ورقة مرجعيّة

ليس هنالك من شكٍ في أنَّ احتلال فلسطين وقيام إسرائيل هما عقدة التاريخ العربيّ الحديث. وهما جرحٌ ما زال مفتوحًا يلتهب، ولا يفتأ يزوّد الساحة العربيّة بجميع أنواع الذرائع للأيديولوجيّة العدميّة والرفضيّة من جهة، وللاستسلام وما يرافقه من مظاهر سياسيّة وثقافيّة واقتصاديّة وأخلاقيّة من جهةٍ أخرى. ولا يمكن فهم هذا الوعي الملتهب من دون نكبة فلسطين ومكانها في الوعي العربيّ. وهي على كلِّ حال أهم تجسيدٍ للتشظّي والتنافر وتعويق الوحدة العربيّة في المشرق العربيّ، وبين المشرق والمغرب.

ومع ذلك، لا يمكن لأيّ مراقبٍ إلا ملاحظة أنّ شعورًا بالخوف بأن أمرًا ما فُقد في علاقة النظام الرسمي العربي بفلسطين، قد ساد في الفترة التي سبقت الثورات العربيّة. وقد اُختبِر هذا الشعور في العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو 2006، وفي العدوان على غزة في شتاء 2009/2008. حينها كان الانقسام بين سياسات الدول العربيّة هو سيّد الموقف، فمن الواضح أنَّ مسألة التوازن الإستراتيجي بين العرب وإسرائيل قد تراجعت، بل وأصبحت عبئًا على أغلب الدول العربية التي ترغب في التخلّص منه، حتى وصل الأمر إلى أن تجد إسرائيل موطئ قدمٍ لها في دولٍ عربيّة، من دون أن يستشعر النظام الإقليمي العربي أيّ خطر.

وفي الحقيقة، يصعب على أيّ باحثٍ في حقبة الربيع العربيّ ألا يجد علاقةً مهمّةً بين أسباب اندلاع الثورات العربيّة وبين موقف النظام العربي الرسميّ من القضيّة الفلسطينية. ولا شكّ بأنَّ أيّ محلل لا بدّ أن يقف بشكل معمّق أمام تراكم الشعور بالمهانة والعجز لدى المواطن العربي وهو يشاهد أنظمته التي حرمته من الحُريّة والعدالة الاجتماعيّة تتجاهل الأساس المتبقي لمشروعيتها، والتي طالما اتخذته ذريعة لبقائها في الحكم. لقد استيقظ الوعي السياسي لجيل الثورة في البلدان العربيّة على وقع انتفاضة الأقصى، وخاض منظمو

الاحتجاجات الأولى التي أطاحت أنظمةً عربيّة، وتوشك على الإطاحة بأخرى، أولى تجاربهم الاحتجاجية على وقع اجتياح الدبابات الإسرائيلية المدن والقرى الفلسطينيّة.

وبقدر ما تجددت الآمال في حقبة الربيع العربي، فإنّها تعقّدت بعد أن أُجبرت الأنظمة العربيّة على الانشغال بأوضاعها الداخليّة. وهناك من يرى أنَّ مركزية الصراع العربي – الإسرائيلي في الرأي العام العربيّ تراجعت لصالح مركزيات أخرى مثل العدالة الاجتماعيّة والديمقراطيّة، وخاصةً بعد أن أدّت الثورة السوريّة إلى تغيير خريطة التحالفات القديمة، وتغيير صورة ما كان يُصنّف سابقًا بـ "محور الممانعة" وتحالفاته. ويرى هؤلاء أنَّ صعود الإسلام السياسي إلى سدة الحكم سوف يسهّل مسألة التسويّة السياسية مع إسرائيل، لأنَّ هذه النخب هي الأقدر على مخاطبة الشعوب وإقناعها عبر شعبويّة الخطاب الدينيّ.

ومن جهةٍ أخرى، ثمة من يرى – على المدى الطويل ومع تبلور الرأي العام العربيّ – أنّ النُخب العربيّة الحاكمة الجديدة سوف تضطر في سبيل إرضاء شعوبها أن تتخذ موقفًا أكثر حسمًا من إسرائيل؛ فالممارسة الديمقراطيّة إذا ما ترسّخت سوف تدفع النخب المتنافسة إلى المزاودة على بعضها في سبيل القضيّة الفلسطينيّة، لأنَّ فلسطين تقع في قلب المخيال العربي والدينيّ.

وبين هذا الرأي وذاك، يقف الشعب الفلسطيني، الذي انخرط في الربيع العربي بطريقته الخاصّة، بعد أن وصل الانقسام الفلسطيني الداخلي إلى أوجه، وبرزت حركات شبابيّة احتجاجيّة تبادر إلى اتخاذ مواقف وطنيّة في ظلِّ عجزِ القيادة الفلسطينية عن مغادرة إستراتيجية المفاوضات. إنّ زيادة وتيرة التضييق على الفلسطينيين واستباحة أراضيهم لن تؤدي – على ما يبدو – في المدى المتوسّط إلّا إلى زيادة احتمالات المواجهة الشاملة، والتي ربّما لن يخوضها الفلسطينيون وحدهم.

إنَّ ما يزيد من أزمة انسداد الآفاق، أنّ خيار المقاومة الذي جرى التعويل عليه في السنوات العشر الماضيّة يعاني مأزق الاحتواء الدولي والإقليمي، خاصةً بعد الاحتراب الداخلي بين السلطة الفلسطينية من جهة وقوّات حركة حماس من جهةٍ أخرى في حزيران/ يونيو 2007. كما أن الاندماج في بنى السلطة الفلسطينيّة تحت سقف أوسلو، جعل أطياف الحركة الوطنيّة الفلسطينية كلّها متورطة في تحمّل مسؤوليّة إدارة سلطة الحكم

الذاتي في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. وقد نشأ عن ذلك مفارقة؛ إذ أصبح مطلوبًا من حركة تحررٍ وطنيّ أن تتحمّل واجبات الدولة من دون أن تتمتع بوضعٍ حقوقيٍّ بوصفها دولة.

ومن المستغرب أنّه على الرغم من وصول جميع أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية إلى طريقٍ مسدود، فإنّ كلَّ طرف لم يصبح جاهزًا بعد للتنسيق مع الطرف الآخر لبلورة إستراتيجية لمواجهة السياسات الكولونياليّة الإسرائيليّة. وفي حين انكفأت المقاومة في حدود قطاع غزة وانشغلت بطرق فكّ الحصار وتورطت في إدارة شؤون المجتمع الغزاوي بمزالقها، فقد واجهت السلطة الفلسطينية إدارة أميركية تتعامل مع الملف الفلسطيني بوصفهِ ملفًا إسرائيليًا داخليًا. وبدلًا من قرار المواجهة، اتجهت السلطة إلى تحقيق إنجازات رمزيّة كان أقصاها الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة في أواخر عام 2012، والسعي لنيل إعجاب المموّلين عبر اعتماد سياسات نيوليبرالية أفقرت الشعب الفلسطيني وأسفرت عن اضطرابات اجتماعيّة في أيلول/ سبتمبر 2011.

وفي ظلِّ أزمة انسداد الآفاق الفلسطينيّة وانشغال العرب بأحوالهم الداخليّة، تجدد القلق مرة أخرى من خروج قضايا محوريّة مثل القدس والأرض واللاجئين من دائرة المفكّر فيه عربيًا وفلسطينيًّا، وهي مرتكزات المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ.

تأسيسًا على كل ما سبق؛ تبرز الحاجة إلى دراسة التحولات والمتغيرات والظروف والتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وتقييمها، سواء كان ذلك داخل حدود فلسطين التاريخيّة أم خارجها، كما تبرز أهميّة تقييم موقع القضيّة الفلسطينية في الصراع العربي – الإسرائيلي، وبخاصّة مع حلول الربيع العربي واندلاع الثورات العربيّة.